النسب وان كان الرجل جاحدا او يبطل القضاء رجل زيدا ادعى على رجل انه ابوه وطلب
ان يفرض له القاضي النفقة عليه فانكر ذلك الرجل فاقام الزيد على ما ادعى واقام المدعى
عليه رجل اخر انه ابو الزيد وذلك الرجل ينكر ان قال البينة بينته وشهد شهود الذين
اقاموا عليه البينة انه ابوه يفرض عليه النفقة ويبطل بينة الاخر وكذلك لو اقر احدهما
الا القاضي فيسأل ان يفرض لها النفقة وهي محتاجة فقال الوان لها اخا وهو اوان النفقة
مني وانظر الى المرأة فاقام الزوج شاهدين فشهدا على رجل انه اخوها وذلك الرجل
منكر ان قال القاضي لا يراه الوعن النفقة ويقول لها ان شئت فرضت لك على الاخ وهذا
من جنس المسائل التي يقبل الشهادة فيها بدفع الخصومة عن نفسه وان كان مشتملا
حقا لغيره ومنها اذا وجد والقتيل في محلة فادعى اهل المحلة انه قتل رجلا من محلة
اخرى واقاموا البينة في غير المحلة التي وجد فيها القتيل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل
ان البينة مقبولة فان الاولياء اذا اقتصوا على ذلك الرجل احدهم بالدية واراد ان يكون
للاولياء عليه ولاعلى اهل المحلة حتى يجب هذه البينة فان اشتوا الدية بعضهم من رجل مائة
فقاسمت امرأته وولده الميراث وهم كبار كلهم واقروا انها زوجة الميت وورثة وجد الاولاد
شهدوا ان زوجها كان طلقها ثلاثا في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من
الميراث رجل ادعى على اخر قذفا فاقام البينة فالدعوى القاذف المقذوف وعفو عبد
لفلان تدفع الخصومة ودعوى الحد فان اقام القذوف بينة بعد ذلك ان فلانا
اعتقه قبل القذف قبلت بينته ويقضي على القاذف بالحد ارض في يد رجل ادعى رجل
انها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم اخر ادعى انها ملكه
قالوا تقبل بينة المدعي ان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس تحريره
الا ترى انه لو جمع بين وقف وملك وباعهما صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع
بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لم يجز بيع العبد لان القضاء بالوقف بمنزلة
القضاء بالملك وفي الملك القضاء على المقضي عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا
يتعدى الى الغير فكذلك في الوقف رجل اشترى عبدا وقبضه واستحقه انسان بالملك

المطلق

المطلق كان له ان يرجع بالثمن على بايعه فان رجع قبل ان يقضي القاضي له بالثمن على
بايعه واقام البايع البينة انه لا شيء له على البايع لان البايع حاز مقضيا عليه بالقضاء
على المشتري وان اقام البايع البينة على انه كان اشتراها من المستحق من يد بايعه من المشتري
واقام البايع البينة على انه كان اشتراها من المستحق من يد بايعه من المشتري واقام البايع
البينة على المستحق قبلت بينته وبطل قضاء القاضي للمستحق فان اقام البايع بعد ذلك
بينة على المشتري انه اقامها بعد ما قضى القاضي بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة لان
البيع الذي جرى بينهما قد انفسخ بقضاء القاضي بالثمن للمشتري فخرج المشتري من ان يكون
خصما وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البايع وبرئ القاضي له بالثمن قبلت بينته
لان البيع الذي جرى بينهما قائم لم ينفسخ لان الاستحقاق لم يبطل البيع فيما مضى
في ظاهر الرواية فكان للبايع ان يلزمه البيع للمشتري فكان المشتري خصما وتقبل
البينة عليه ويكون الدرك فيما على المستحق رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه فاستحقه
رجل مطلقا البينة فقال له ان يرجع بالثمن على بايعه حتى لو اقام البايع البينة انه
لا شيء له لانه صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري وان اقام البايع بينة ان
اشتراه من المستحق من يد بايعه من المشتري واقام البايع البينة ان اقام البينة على المستحق
قبلت بينته وبطل القضاء للمستحق وان اقام البينة بذلك على المشتري قبل ان يقضي
القاضي بالثمن على المشتري او على البايع قبلت بينته لان البيع الذي جرى بين البايع
والمشتري قائم لم ينفسخ فكان للبايع ان يلزم البيع للمشتري فتقبل بينته على
المشتري ويكون الدرك فيما على المستحق وان اقام البايع بذلك بينة بعد ما قضى
القاضي للمشتري عليه بالثمن لا تقبل بينة البايع لان البيع الذي جرى بينهما قد
انفسخ بقضاء القاضي عليه بالثمن ولم يبق للمشتري خصم رجل ادعى على رجل دارا واقام
البينة فقال القاضي عليه قبل القضاء بعدالة البينة المدعي فان القاضي يسأل
البينة على وارث الميت وان لم يكن له وارث نصب القاضي عند خصما فيقضي عليه ولا
يقضي من غير خصم رجل ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغايب وصدقه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)